گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ
مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو
Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ)
Vol. 5, No. 4, pp. 1082–1093, December-2017
hjuoz.uoz.edu.krd
p-ISSN: 2410-7557
e-ISSN: 2518-5128
journals.uoz.edu.krd

عامل النفط في العلاقات الخارجية الامريكية (1970–1980)
"دراسة تحليلية"

نيزيار نعمان نعمان

قسم التاريخ، فاكولتي العلوم الإنسانية، جامعة زاخو، اقليم كوردستان – العراق.

تاريخ الاستلام: 08/ 2017 **تاريخ القبول:** 2017/11 **تاريخ النشر:** 2017/12 https://doi.org/10.26436/2017.5.4.499

ملخص:

ترتبط الولايات المتحدة الامريكية بعلاقات متعددة مع العالم وقد شهدت هذه العلاقات تطوراً مهماً منذ سنوات الحرب العالمية الثانية على نحو خاص . وتأكيدا لاهمية تلك العلاقات فقد اهتم عدد من الباحثين بدراستها وتأتي هذه الدراسة في سياق ذلك الاهتمام ايضاً، اما اختيار النفط كعامل رئيس في العلاقات الخارجية الامريكية موضوعاً لهذا البحث فيرجع الى عدم تناولها في بحث اكاديمي مستقل حسب علمنا ، فضلاً عن اهمية هذا العامل في هذه المرحلة في العلاقات الخارجية لامريكا .

الكلمات الدالة: الولايات المتحدة الامريكية، العلاقات الخارجية، المصالح الاقتصادية، المحالفات السرية، الاوبك.

1.المقدمة

وتكمن اهمية موضوع النفط كمحرك فعال للعلاقات الخارجية الامريكية في المدة المذكورة لما شهدته هذه الفترة من تطورات كبيرة على مستوى العلاقات بينها وبين الدول المنتجة و المستوردة للنفط انعكست تأثيراتها في بعض الاحيان على الساحة العربية وحتى الدولية .

ويغطي هذا البحث الفترة التي بدات فيها اولى بوادر الاهتمام بالنفط ليكون اساسا في العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية والعالم حيث حاولنا فيها توضيح المنطلقات التي انطلقت منها السياسة الامريكية والمحاولات التي بذلتها في للابقاء على قوة هذا المرتكز الواضح والخطيرفي لعب دورا لايستهان به في تقوية العلاقة الناشئة بينها وبين العالم فولدت على اثرها العلاقة متينة وجاء هذا التوضيح في ثنايا البحث .

اعتمد البحث على مصادر مهمة اوضحت جوانب مهمة من الفترة المخصصة بتناولها ياتي في مقدمتها كتاب قصة النفط لمازن البندك وكتاب النفط باعتباره جزءا من المخططات السياسية والعسكرية للإمبريالية الدولية للكاتب حميد صقري وكتاب الشقيقات السبع لانتوني سمبسون ومصادر اخرى ذكرت في نهاية البحث.

2.عامل النفط في العلاقات الخارجية الامريكية

ترتبط صناعة النفط بالولايات المتحدةالأمريكية أكثر من ارتباط أية صناعة أخرى بدولة معينة فغدت صورة (رجل النفط الأمريكي) ظاهرة قومية في حياة الأمريكين منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين حيث بدأت الشركات الباحثة عن النفط اما تحقق النجاحات التجارية منقطعة النظير أوتسجل الفشل إلى حد الإفلاس كما أصبحت قضية النفط في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تشكل موضوعا ساخنا و يوميا في الحياة الأمريكية نتيجة لقيام الاحتكارات الكبرى للشركات العاملة في هذا القطاع وبسبب محاولات المستغلين وكذلك الإدارات الحكومية المتعاقبة لكسر هذه الاحتكارات إلا أن هذا الصراع تمخض في النهايةعن حل وسط هو قيام مجموعة من الشركات النفطية الكبيرة التي تبدو في الظاهر أنها مستقلةعن بعضها أما الحقيقة فإن سياساتها تخطط باتفاق مشترك سواء أكان ذلك في داخل الولايات المتحدة أو بين اماكن نفوذها التي انتشرت في العالم لاحقا [1]وحتى الشركتان العالميتان خارج الشركات الأمريكية وهما شل الهولندية –البريطانية وشركة النفط البريطانية والتي كانت تسمى الشركة الانجلو إيرانية أصبحت للشركات الأمريكية نفوذ قوي فيهما خاصة شل لذا فإن الكثير من المواطنين الامريكيين ينظرون إلى صناعة النفط على أنها إبداع أمريكي فالناحية التنظيمية وكذلك التكنولوجية وصناعة المعدات الخاصة بهذه الصناعة تعتمد على ما ينتج–بما يقارب ٣٨ / ١٠٠في الولايات المتحدة الأمريكية وتنظر الولايات المتحدة إلى أعمال هذه الشركات في العالم على أنها استعداد لوضع الخبرات الأمريكية في هذا القطاع في خدمة أقطار العالم من خلال توظيف الاستثمارات الضخمة لهذه الشركات في خدمة الشعوب التي ترغب في الاستفادة من هذه الخدمات[2] حيث ترى الولايات المتحدة أن الخبرة النفطية تكاد تنعدم في كثير من الأقطار المنتجة للنفط لذا لم يكن بالمستطاع إنتاج

هذه ا لمادة دون تلك لمساعدة أما وجهة النظر الأخرى فترى أن هذا الاستعداد الأمريكي هو استعمار جديد وإمبريالية أمريكية والحجج التي تعتمدها وجهة النظر هذه وهي إن الخبرة النفطية لم تنقل إلى الشعوب الأخرى طواعية من خلال تلك الشركات برغم مرور عقود طويلة على أعمال تلك الشركات في البلدان المننتجة كما أن الأرباح التي حققتها من هذه الاحتكارات وخلال عقود طويلة لم يحققها أي احتكار من نوعه في العالم على الإطلاق [3] كذلك فإن هذه الشركات لم تهتم بالتنمية المحلية في غير القطاع النفطي وهي فوق ذلك شركات أمريكية ترى الحكومة الأمريكية أن من واجبها هي ذاتها–أو بالاشتراك مع حليفاتها في الغرب–التدخل لوقف أي تهديد لهذه الشركات من قبل شعوب الدول المنتجة للنفط ولقد تكرر وقوف حكومة الولايات المتحدة بجانب هذه الشركات مرات عديدة خلال العقود الثلاثة التالية للحرب العالمية الثانية وتغيرت خلالها نظم وحكومات وقسمت دول باتجاه مصالح هذه الشركات وقد ظهرت هذه السياسة في البداية على شكل مواقف ولكنها تفجرت في السبعينات عندما ضربت أزمة الطاقة الولايات المتحدة ومن خلال جلسات الاستماع الطويلة التي عقدتها لجنة متفرعة من لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي [4] التي بدأت تحقق في أحوال الشركات المتعددة الجنسية وتأثيرها في السياسة الخارجية في سنوات ١٩٧٢ – ١٩٧٣ حيث بدأت الأمور تتضح بشكل واف واشار رئيس اللجنة الفرعية البريت ووردا الى العلاقة الوطيدة بين شركات النفط الأمريكية وحكومة الولايات المتحدة عندما قال:" نحن الأمريكين ينبغي لنا أن نكشف الأثر الذي أرشد الولايات المتحدة إلى الاعتماد على المشيخات العربية للحصول على قدر كبير إلى ذلك الحد من بترولها ..اذا أيدت حكوماتنا وشجعت اتجاه شركات البترول الضخمة التي يملكها أمريكيون لنقل نشاطها إلى الشرق الأوسط في الدرجة الأولى.. لابد لنا من إعادة العمل بالسياسة لمنطقية التي آمنا بها وقتاً طويلاً والتي تقول :"إن ما يفيد شركات البترول يفيد الولايات المتحدة[5]والموقف الرسمي للولايات المتحدة تجاه مصالح هذه الشركات يمكن التعرف عليه من خلال الوثائق الكثيرة التي ظهرت منذ نهاية الستينات والتي تربط بشكل مباشر أوغير مباشر بموقف حكومة الولايات المتحدة بهذه الشركات و يظهر ذلك بوضوح من خلال التصريح الذي أعطاه مدير مكتب الطاقة السابق في وزارة الخارجية الأمريكية بيل فيلبي حيث قال في سنة١٩٧٤" إن حكومة الولايات المتحدة ليس لديها أية سلطة على أعمال الشركات النفطية الأمريكية في الخارج إن اهتمامها بهذه الشركات يأتي من جانب آخر... إن شركاتنا العاملة في الخارج لها علاقات قوية مع الحكومة المضيفة وفي الأقطار المنتجة للنفط فان علاقة هذه الشركات بالحكومات المحلية هي علاقة شركاء حيث توفر الشركة رأس المال وتأخذ على عاتقها المخاطر بالتنقيب وإنتاج النفط وتطوير الأعمال المتعلقة به وفي مقابل ذلك تحصل على حقوق وامتيازات ..أما في الأقطار المستهلكة فتقوم هذه الشركات بخدمات التكرير والتوزيع للمنتجات النفطية وتحصل في مقابل ذلك على أرباح من هذه العمليات توازي المخاطرة بالمبالغ المستثمرة في هذه الأعمال.. وفي المقابل فان الحكومات المضيفة تحصل إما على نسبة من الأرباح المتفق عليها وإما على إتاوات عن طريق فرض ضرائب نتيجة السماح لهذه الشركات بالعمل في أراضيها ...والحكومة الأمريكية تهتم بشدة بأن تستمر هذه الشركات النفطية الأمريكية العاملة في الخارج في أعمالها من خلال إطار متفق عليه بينها وبين الحكومات المضيفة كي تخدم الجمهور أينما كان وتحصل على دخل مجز يوازي راس المال والخبرة ا لمستثمرة. "[6] ويبدو أن هذا التوجه في هذا التصريح غير المباشر في نهاية الستينات قد أكدته بجلاء التصريحات المباشرة والتهديد بالتدخل الأمريكي في بداية السبعينات في مناطق النفط متى ما تعرضت تلك المناطق للخطر فتصريحات جمس شليزنجر وزير الدفاع في حكومة نيكسون في بداية السبعينات وما تلاها من تصريحات براون وزير الدفاع في حكومة جيمي كارتر ثم تصريحات كاسبر واينبرغر وزير الدفاع في حكومة ريغان كلها تشير بوضوح إلى هذه العلاقة الوطيدة بين الشركات الأمريكية النفطية ومصالح الولايات المتحدة. لقد كان قسم كبير من تنظيم صناعة النفط العالمية كانت ولا تزال جزءا من مصالح الولايات المتحدة في الخارج التي تنتشرفي العالم وبالتالي فان قنوات الاتصال بين هذه الشركات والإدارات السياسية المتعاقبة للولايات المتحدة مفتوحة لتبادل المعلومات وتحقيق المصالح ا لمشتركة. إن المصالح النفطية الأمريكية كانت دائما موضع حماية من القواعد والأحلاف العسكرية التي أنشأتها أمريكا حول العالم وقد كان الهدف الاستراتيجي الرئيسي لمبدأ ترومان–(حسب اشارة المختصين بالسياسة الخارجية للولايات ا لمتحدة–هو :"إحاطة مستودعات بترول الشرق الأوسط بسياج يمكن الاعتماد عليه من القوة المسلحة الأمريكية "[7] وبتزايد احتياج الولايات المتحدة للنفط من المصادر الخارجية للاستهلاك الداخلي يتعاظم الاهتمام بالنفط ليس كسلعة رابحة ورائجة بل كسلعة حيوية واستراتيجية لبقاء الولايات المتحدة نفسها فمن الناحية التجارية البحتة وحتى بعد فترة ١٩٧٤ عندما قامت العديد من الأقطار الرئيسية الولايات المتحدة والنفط المصدرة للنفط بتأميم صناعة النفط المحلية قدرما استثمرته شركات النفط الأمريكية في الخارج بأكثر من 5000 مليون جنيه إسترليني وهذا المبلغ يوازي ثلث الاستثمارات الأمريكية في الخارج أما نفط الشرق الأوسط العربي والإيراني فكان مزرعة الاستثمار الأمريكي فقد قدر أن ما نسبته فقط ٣ %من مجموع الاستثمارات الأمريكية في الخارج يستثمر في

نفط الشرق الأوسط غير أن الأرباح ا لمستعادة من هذا الاستثمار تبلغ نصف أرباح صفة الاستثمارات الأمريكية في الخارج(ج) وتعترف الدوائر النفطية الأمريكية بأن الأرباح من عملياتها النفطية في البلاد العربية تصل إلى ٦٣% سنويا بالنسبة لرأس المال المستثمر وكما أشار مدير إدارة الطاقة السابق في الخارجية الأمريكيةوليلم فيليب :" فإن أي خسارة متوقعة لجزء من هذه الاستثمارات ستكون موضوعا خطيرا بالنسبة للمصلحة القومية الأمريكية ..وهو أمر غير عادل لأصحاب هذه الشركات"[9] وتعد الخسارة القومية هنا من وجهة النظر الأمريكية تعني خسارة ما تساهم به هذه الشركات لصالح توازن ميزان المدفوعات الأمريكية ففي سنة ١٩٧٣ على سبيل المثال وهي سنة فاصلة في صناعة النفط العالمية قدر ما أرسل إلى الولايات المتحدة من أموال نتيجة صناعة النفط العالمية في الخارج بما يزيد عن ٢٥٠٠ مليون دولار أي بزيادة حوالي ٥٠٠ مليون دولار على مجموع قيمة ما استوردته الولايات المتحدة من النفط الخارجي في ذلك العام في ذلك ما تدفق من مال من الولايات المتحدة لاستمرار تمويل وتطوير صناعة النفط في الخارج .إن أهمية هذه الأموال الضخمة المتولدة من صناعة النفط التي تفوق ما يصرف على شراء النفط الخارجي تعني الكثير لدولة تعاني من مشكلات اقتصادية متكررة في السنوات الأخيرة ومن عدم توازن ميزان المدفوعات نتيجة التزاماتها العسكرية في الخارج ولقد زاد اعتماد الولايات المتحدة على الاستثمارات النفطية الخارجية بعد ذلك العام ١٩٧٣ نتيجة لزيادة أسعار النفط كل ذلك كما أسلفنا يظهر أهمية النفط من الناحية التجارية ولكن هناك اهتمامات وقضايا اكبر وأهم تفوق الاهتمامات التجارية المحدودةوتجعل من موضوع استمرار تدفق النفط للولايات المتحدة أو لحلفائها في الغرب والشرق قضية استراتيجية تفوق حسابات الربح والخسارة عناها التجاري وتشهد بذلك تصريحات رئيس الولايات المتحدة جيرالد فورد–الذي تولى الحكم بعد سقوط ريتشارد نيكسون–وتهديداته الواضحة للاقطار المنتجة للنفط وكذلك وزير خارجية هنري كيسنجر الذي كرر في إحدى خطبه في الامم المتحدة في سبتمبر ١٩٧٤ المقولات الأمريكية تجاه أهمية النفط وكان من أهم النقاط التي ذكرها :"إن العالم لايمكن أن يتحمل استمرار ارتفاع أسعار النفط بل لا تتحمل حتى مستوى الأسعار الحالي ١٩٧٤ وعلى عكس الارتفاع في أسعار المواد الغذائية فارتفاع سعر النفط ليس نتيجة عوامل اقتصادية ناجمة من النقص الفعلي في القدرة الإنتاجية وحرية العرض والطلب هو ناجم بالأحرى عن القرارات التي اتخذت عمدا والتي تستهدف الحد من إنتاج النفط والحفاظ على مستوى مصطنع من الأسعار "[10] أما رئيس مكتب الطاقة الفدرالي جون سوهيل فقد حذر بقوله في جلسة سرية للجنة تابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي في سبتمبر ١٩٧٨ "إن السياسة النفطية لدول الاوبك تهدد البناء القومي الأمريكي وإنه لابد من تعديل قواعد اللعبة ..إذ أن القواعد الحالية تعطي الدول النفطية سلطة تتجاوز مسئوليتها والقوة التي تملكها"[11] و يعني ذلك ببساطة شديدة أن الولايات ا لمتحدة تستخدم سياستها الخارجية وكل الضغط الدبلوماسي الذي يملكه وغيره لتعديل قواعد اللعبة كي تتحول الأمور إلى خدمة مصالحهاولقد قامت الولايات المتحدة ومازالت تقوم بدور فعال تابعة مصالح شركات النفط العالمية التي هي في النهاية أمريكية وتدخلت ومازالت تتدخل في قواعد اللعبة بحيث تحصل على مايمكن أن تحصل عليه في وقت الجزر لدى الأقطار ا لمنتجة وتتراجع في الوقت المناسب إذا كان هناك مد شعبي أو وطني مضاد لهذه ا لمصالح في هذا القطر أو ذاك يمكن التعرف على عينات من هذه السياسات عند النظر إلى تاريخ العلاقات النفطية في بعض الأقطار المنتجة. فمثلا علاقة الولايات المتحدة بفنزويلا–أحد الأقطار الأساسية لمؤسسة للأوبك[12] والذي ينظر معظم الأقطار المصدرة للنفط إلى صراعه مع احتكارات النفط الأمريكية في أمريكا اللاتينية على انه مثال كلاسيكي يظهر صراع ضد التدخل الخارجي والرفض الشعبي المتوالي في خلال الخمس والعشرين سنة السابقة لعام ١٩٧٤ كانت فنزويلا هي المصدر الخارجي الرئيسي لتزويد الولايات المتحدة بالنفط منه أن بدأ الاستيراد الخارجي سنة ١٩٤٨ وحتى سنة ١٩٧٤ عندما أصبح إنتاج النفط الخام الفنزويلي غير قادر على الوفاء بطلبات الولايات المتحدة المتزايدة من النفط من جهة ومن جهة أخرى عندما أخذ النفط المستورد من الشرق الأوسط خاصة النفط الليبي والنيجيري يزاحم النفط الفنزويلي في السوق الأمريكية منذ الستينات في تلك الفترة الطويلة كان تطور صناعة النفط الفنزويلي معتمداً أساساً على سوق الولايات المتحدة اكثر من أية سوق أخرى لذا فقد كان رأس المال الأمريكي النفطي يستثمر في فنزويلا اكثر من أية بلاد أخرى كما أن تدخل شركاته النفط العاملة في الأراضي الفنزويلية في الشئون الداخلية لفنزويلا وعلاقة تلك الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية شكلت حالة واضحة المعالم للدراسة وهي مظهر واضح من مظاهر التدخل الأجنبي بعد الحرب العالمية الثانية في شؤون البلدان المنتجة للمواد الخام. لقد كانت نتائج استثمارات هذه الشركات هي الدافع الرئيسي لنمو الحركة الوطنية ولقد استطاع المد الشعبي الفنزويلى أن يصل إلى الحكم في سنة١٩٤٥وعن طريق تحالف مع العسكري أولا ثم من خلال أول انتخابات جرت في تاريخ فنزويلا–ا لمليء بالدكتاتورية العسكرية– استطاع الشعب أن يوصل إلى الحكم حكومة وطنية بقيادة حزب العمل الديقراطي وكانت القضية الوطنية الأولى المطروحة على الساحةالسياسية الفنزويلية هي تحرير الثروة النفطية الفنزويلية من الاحتكارات الأمريكية وقد سارعت الحكومة الجديدة بإصدار مراسيم

تقضي بفرض ضريبة جديدة على تصدير النفط ا لمستخرج يؤدي تطبيقها إلى اقتسام أرباح النفط مناصفة بين الحكومة والشركات أصدر التشريع رسميا بعد أن وافق عليه مجلس النواب[13] إلا أن الشركات النفطية الأمريكية العاملة في فنزويلا لم ترق لها بالطبع هذه السياسات وسرعان ما ساعدت على الإطاحة بهذه الحكومة الديقراطية وتسهيل وصول حكم عسكري دكتاتوري جديد بنى علاقة عضوية مع تلك الشركات وسهل لها استنزاف الثروة الوطنية الفنزويليةولم تقم هذه الحكومة العسكرية بتغيير جذري في طبيعة الاتفاقات والامتيازات التي كانت تعمل في ظلها شركات النفط رغم سريان قانون المناصفة بل اتجهت فوق ذلك إلى إعطاء امتيازات لشركات أجنبية للبحث عن النفط في مساحات جديدة في فنزويلا وبنفس الشروط التي كانت تعمل في ظلها الشركات القائمة. لكن في هذا الوقت نفسه كان الشعور الشعبي ضد شركات النفط والوضع السياسي القائم والمرتبط بها دافعا للمطالبة بتأميم صناعة النفط الفنزويلية بالكامل واستطاعت هذه ا لعارضة بقيادة حزب العمل الديقراطي الفنزويلي وبعض القوي الشعبية الوصول إلى الحكم من جديد بعد القيام بثورة شعبية تستند إلى تأييد عدد كبير من الضباط الشباب في الجيش[14]وسرعان ما خرجت القضية الوطنية الأولى– صناعة النفط–من جديد إلى المسرح السياسي لتبقى فيه مدة طويلة ولكن الشركات الأمريكية–كما حدث في فترة حكم حزب العمل الديقراطي الفنزويلي القصيرة نظرت إلى وصول الحزب إلى السلطة من جديد كتهديد خطير لصالحها وبدأت تبحث في تأييد أية محاولة للإطاحة بالحكم بالقوة وكما هي العادة في مثل هذه الحالات وكما يقول أحد الخبراء في شئون أمريكا اللاتينية النفطية[15] فإن هذه الشركات توقعت أن تساندها حكومة الولايات المتحدة على أساس حماية الاستثمارات النفطية الأمريكية في الخارج وكذلك تأمين تدفق النفط للولايات المتحدة إلا أن حكومة الولايات المتحدة في ذلك الوقت اختارت مساراً آخر لتحقيق سياستها فقد أوضحت لحكومة فنزويلا الجديدة أنها تعتبر تأميم النفط الفنزويلي تهديداً خطيرا لصالحها كما أوعزت للشركات النفطية أن تصل إلى حالة تعايش مع الحكومة الجديدة لقد كان دافع هذا الموقف هو تغير الظروف عما كانت عليه خلال عشر سنوات مضت فقد أصبح للولايات المتحدة مصادر جديدة للنفط من الشرق الأوسط وكذلك فإن الوضع السياسي في فنزويلا لم يكن يسمح بانقلاب دكتاتوري جديد حيث كانت الولايات المتحدة تواجه مشكلة كوبا التي كانت الشغل الشاغل للولايات المتحدة وقتها ومن جهة أخرى فإن الحكومة الفنزويلية الجديدة لم ترغب في دفع الصراع إلى حالة التصادم باتخاذ خطوات جذرية مثل التأميم الكامل وتوصلت الحكومة الفنزويلية مع الشركات العاملة في أراضيها إلى علاقة عمل مقبولة بين الطرفين وعلى أساسها امتنعت الشركات من التدخل في الشئون الداخلية لفنزويلا واستطاعت الحكومة أن تمول برنامجها الإصلاحي الاقتصادي الاجتماعي وفي الوقت نفسه احتفظت الشركات على ممتلكاتها الضخمة واستمرت في تحقيق الأرباح من عملياتها في فنزويلا .وقد استمرت العلاقة الجديدة مدة عشرين عاماً تقريبا حتى بداية السبعينات وحينئذ نظرت حكومة الولايات المتحدة إلى هذا الوفاق كمفتاح للاستقرار السياسي في منطقة الكاريبي ولقد اتسمت تلك الفترة بقرار سياسي أمريكي رئيسي يخص بالسياسة النفطية الأمريكية فوضعت الولايات المتحدة سقفا أعلى لاستيراد النفط من الخارج وذلك من أجل عدم الاعتماد كثيراً على النفط المستورد وتشجيع صناعة النفط الداخلية وهي السياسة التي كانت الولايات المتحدة تعود إليها مكرراً في ربع القرن الماضي عندما تشعر باشتداد أزمة النفط والطاقة إن السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه أقطار النفط بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن قاصرة على نصف الكرة الغربي بل يمكن ملاحظتها في مناطق أخرى حيث تختلط مصالح شركات النفط الأمريكية مع مصالح حكومة الولايات المتحدة وسياساتها الاستراتيجية ;ففي الشرق الأوسط حيث بدأت أهمية المنطقة تزداد كمنتجة للنفط الخام منذ الخمسينات ومن خلال شركات نفط أمريكية لم يكن

3. الهيمنة الامريكية و تغير السياسات

من الصعب فهم محاولات الولايات المتحدة المتكررة للهيمنة السياسية على النطقة وكانت المحاولات الأولى من خلال العلاقة النفطية الأمريكية مع ا لمملكة العربية السعودية حيث كانت الاستثمارات أمريكية خالصة هناك .وعندما احتاجت الحكومة السعودية إلى مبالغ من المال ساعدتها اقتصاديا طلبت من الشركات النفطية الأمريكية أن تقرضها هذا المال كمدفوعات على حساباتها النفطية اللاحقة ولم ترغب هذه الشركات أن تدفع من مالها الخاص فطلبت من حكومة الولايات المتحدة أن تدفع المبالغ المطلوبة كجزء من برنامجها للقروض الخارجية وحتى تقوم حكومة الولايات المتحدة بذلك كان يجب في البداية إعلان إن الدفاع عن المملكة العربية السعودية هو مسألة مهمة للولايات المتحدة وهكذا كان حيث أعلن الرئيس فرانكلين رزفلت إن الدفاع عن المملكة العربية السعودية هو مسألة حيوية للدفاع عن الولايات المتحدة[16] وبعد الحرب العالمية الثانية وفي غمرة الحرب الباردة التي تلتها حاولت الولايات المتحدة الضغط لبناء إطار للدفاع الجماعي ضد الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط ظاهره الدفاع العقائدي وباطنه الدفاع عن المصالح الاقتصادية.لذلك فقد عملت جاهدة لخلق حلف بغداد–الذي تغير اسمه بعد ثورة العراق وخروجها منه إلى حلف المعاهدة المركزية الذي كان الهدف الرئيسي منه هو حماية مناطق النفط المسيطر عليها من المصالح النفطية

الأمريكية ضد التدخلات الخارجية ولقد تشكل هذا الحلف سنة ١٩٥٥ وبعد خروج العراق سنة ١٩٥٨ استمرت عضويته مشكلة في المنطقة من إيران وباكستان وتركيا حتى الثورة الإيرانية في فبراير ١٩٧٩ عندما أعلنت إيران انسحابها من هذا الحلف وتبعتها باكستان بعد ذلك بأشهر قليلة خلال مدة ربع القرن التي مرت على وجود الحلف استطاعت الولايات المتحدة بشكل أو بآخر أن تتحرك بشكل أفضل في المنطقة النفطية الحيويةومن الملاحظ أن الأقطار العربية–عدا العراق لفترة قصيرة–قد رفضت الدخول في هذا الحلف نتيجة للوعي القومي الا أن ذلك لم يمنع الحلف من تطويق المنطقة النفطية ولقد كانت الحركة القومية النشيطة في هذه الفترة تطرح أن الحلف هو وسيلة لصد عدو مفترض هو الاتحاد السوفييتي إلا أن الولايات المتحدة طوال هذه الفترة قد احتفظت بقوة ردع مباشرة في بعض مناطق الجزيرة العربية أوغير مباشرة من خلال تواجد القواعد العسكرية البريطانية في عدن أولا ثم في الخليج لاحقاً وبعد الانسحاب البريطاني العسكري الرسمي من الخليج سنة ١٩٧٢ احتفظت الولايات المتحدة بقوات ومراكز في مناطق عديدة حول الإقليم النفطي ومثال ذلك تجهيز قاعدة ديوجو جارسياDiego Garcia في المحيط الهندي لجعلها قاعدة وثوب أمريكية إلى مناطق النفط في الشرق الأوسط ولقد جربت الولايات المتحدة كذلك التدخل بالقوة العسكرية المباشرة عندما تبدو مصالحها مهددة كما حدث في الإنزال الأمريكي في لبنان والإنزال البريطاني الحليف في نفس الفترة في الأردن عندما اعتقد الغرب أن هناك تهديدا لخطوط النفط في هذه الأقطار وما مناورات النجم المضيء في سنة ١٩٨٠ وكذلك في سنة ١٩٨١ إلا امتداد لاحتمالات التدخل في المستقبل[17].

إن سياسة الولايات المتحدة النفطية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية هي تصعيد لسياستها حيث استطاع الضغط الأمريكي أن يجبر القوى الكبرى التقليدية في المنطقة وهي بريطانيا وفرنسا على التخلي عن بعض امتيازاتها النفطية لصالح الشركات الأمريكية[18]ومن هنا كسبت المصالح الأمريكية كل امتياز السعودية والبحرين ونصف امتياز الكويت وجزءا من الامتيازات في مناطق أخرى وسرعان ما استفادت أيضا من الأزمة النفطية في إيران وكسبت جزءا من الامتياز هناك بعد الإطاحة بحكومة مصدق وقيام اتحاد الشركات النفطية الكونسورتيوم[19] لقد كان دور الولايات المتحدة في الأزمة الإيرانية دورا مشهودا في التدخل المباشر للحصول على امتيازات نفطية جديدة وإرغام شعب بأكمله على قبول الأمر الواقع كما نظرت إليه الولايات المتحدة .لقد وصل محمد مصدق إلى الحكم في إيران نتيجة انتخابه من مجلس النواب الإيراني كما صوت هذا المجلس لصالح تأميم حقوق النفط المملوكة لشركة النفط البريطانية و بدأ ما سمي لاحقاً بالأزمة الإيرانية التي تشابه إلى حد ما المطالب الوطنية الفنزويلية تجاه شركات النفط وبدأت ردود الفعل من شركات النفط التي اتخذت طابعا سريا وعلنيا للإطاحة بحكومة مصدق ولقد أصبح ثابتا تاريخيا دور وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في الحوادث المؤدية إلى حدوث الانقلاب ضد حكومة مصدق ولقد خرجت الولايات المتحدة من تلك المغامرة الرابحة بدخول شركات نفط أمريكية في اتحاد الشركات النفطية التي آلت إليها أعمال شركة النفط الانجلو إيرانية ولكن شركات النفط اكتسبت قناعة أخرى مهمة إذ بدا التنسيق في السياسة الانجلو–أمريكية النفطية أمرا ملحا لأن الخبرة المكتسبة في إيران جعلت الحكومة الأمريكية أكثر إدراكا لقابلية وقوع كل حقول النفط في الشرق الأوسط في يد الأعداء [20] ولقد نجحت الاحتكارات النفطية من جديد في فرض واقع استمر ربع قرن آخر من الاستغلال الخارجي والاضطهاد الداخلي لشعوب العالم الثالث المنتجة للنفط على أن نجاح الولايات المتحدة في تصعيد وتوسيع مصالحها النفطية في الشرق الأوسط تحت مظلة أبعاد الاتحاد السوفييتي عن طريق الأحلاف الدفاعية العسكرية أو عن طريق منع وقوع تغيرات جذرية في داخل الأقطار النفطية وهيمنتها على هذه الأقطار بطرق متعددة لمنع أي معارضة للامتيازات الأمريكية هذا النجاح لم يمر دون مواجهة صعوبات وتراجعات في المنطقة وهي التراجعات التي جاهدت الولايات المتحدة من جانبها لتخفيف وطأتها والتقليل من سرعتها أو وقفها إن استطاعت عن طريق إعطاء بعض التنازلات الظاهرية أو التراجع التكتيكي حيث تتبنى مبدأ البراجماتية في التعامل مع الأقطار المنتجة. ولقد تعلمت شركات النفط–كما يقول أحد التقارير[21]الدرس بالطرق الصعبة الذي يتحتم عليها أن تتبعه بأن تكون مرنة في وجه المطالبات الوطنية و يعدد التقرير المشار إليه الأسباب المختلفة التي أوجدت هذه الصعوبات أمام الشركات على أنها:

١ –الزيادة في التعليم وسائل الاتصال والمشاركة السياسية والوعي العام لدى مجتمعات العالم الثالث المنتجة للنفط.

٢ –وجود مؤسسات جديدة وتطور قوى جديد للأسباب السابق ذكرها.

٣ –زيادة الإنتاج النفطي والرخاء الاقتصادي والتجارة والحصول على عملات أجنبية جلبت التكنولوجيا وطورت القدرات المحلية.

هذه العناصر مجتمعة أو متفرقة جعلت استمرار استغلال هذه الشركات النفطية للثروة الوطنية في العالم الثالث عملية صعبة ولذا فلابد للشركات النفطية أن تطور علاقتها مع هذه الشعوب ولا شك أن الاطلاع على تجارب الشعوب الأخرى في أمريكا اللاتينية وآسيا فنزويلا وإيران قد أفاد الأقطار العربية المصدرة للنفط كما أن الصراع مع إسرائيل قد لعب دورا أساسيا في إسقاط ظل من الشك الكثيف على دور الولايات المتحدة في المنطقة فمساعدة الولايات

المتحدة لإسرائيل سياسيا واقتصاديا وعسكريا قد أثارت ردود فعل سلبية لدى الأقطار العربية المنتجة للنفط[22] إلا أن حجم هذا التورط الأمريكي لم يقابله رد فعل من الأقطار العربية المنتجة للنفط بنفس الحجم والمقدار ولقد كان تقدير الولايات المتحدة لرد الفعل العربي بعد حرب ١٩٦٧ على سبيل المثال أكبر حدث بالفعل حيث كان من المتوقع أن يجري الاستيلاء على الممتلكات النفطية في المنطقة العربية بشكل واسع إلا أن الحكومات العربية في ذلك الوقت أقنعت نفسهاومن أجل امتصاص الغضب الشعبي بوقف الإمدادات النفطية للولايات المتحدة والدول التي أيدت ودعمت إسرائيل ذلك القرار الذي تبين لاحقا انه لم يكن ذا معنى إلا لأيام معدودة للمستهلك الرئيسي ولأسابيع قليلة لاحقة بالنسبة للباقي كما أظهرت وسائل الإعلام العربية وقتها أهمية بيع النفط للحصول دعم مالي للأقطار العربية المتضررة وقد كان الرأي لدى البعض في ذلك الوقت يتجه إلى ترجيح ضخ النفط للحصول على مال من أجل دعم الموقف العربي وهي المقولة التي أخفت الفرق بين موقف الاستثمارات الأمريكية في ضرورة ضخ النفط وبين بيع النفط للحصول على المال وفي الوقت نفسه فان شركات النفط الأمريكية العاملة في خارج الأقطار العربية استمرت في مدالمناطق القاطعة بالنفط ومشتقاته حيث أن شبكة السيطرة النفطية الأمريكية في التكرير والتسويق متداخلة كما أخذت إيران الشاه على عاتقها من جهة أخرى تمويل الولايات المتحدة بالنفط الذي تحتاج إليه [23] وتكررت نفس العملية تقريبا أثناء الحرب العربية الإسرائيلية في سنة ١٩٧٣ على الرغم من أن الولايات المتحدة قد زاد اعتمادها على النفط المنتج من الأقطار العربية في بداية السبعينات .ونظرا إلى التناقض الحاد بين قلة العرض وتزايد الطلب كان تأثير المقاطعة المؤقتة اكثر عمقا من سابقتها كما أن هذه الفترة أوائل السبعينات تميزت بوجود أنظمة عربية اكثر وعياً من التي سبقتها في الستينات إلا أنه حتى المقاطعة لم تنجح فسرعان ماأضعفتها الشركات النفطية العاملة خارج الأقطار العربية عندما قامت بتحويل شحنات النفط المنتجة من خارج الأقطار العربية إلى الولايات المتحدة في مقابل تصدير نفط اكثر من الأقطار العربية إلى البلدان غير المقاطعة. ولقد جرت الأدبيات المهتمة بهذا الموضوع على الربط بين الحرب العربية– الإسرائيلية في أكتوبر سنة ١٩٧٣ وبين الأزمة النفطية وما تلاها من ارتفاع أسعار النفط وإذا كان لذلك ما يبرره من وجهة النظر الغربية التي تضخم الموضوع لصالحها فان بعض الكتابات العربية التي جرت على نفس المسار لسبب أو لآخر لاعذر لها على الإطلاق إلا انه من الضروري الرجوع إلى الحقائق الموضوعية في هذا الصدد وهي أن الإنتاج النفطي العالمي خارج الاتحاد السوفييتي قد بدأ في العجز عن تلبية احتياج الطلب العالمي في ذلك الولايات المتحدة التي بدأت تستورد كميات اكبر منه كما أن موقف بعض الأقطار المنتجة من الشركات–كالموقف الليبي سنة ١٩٧٠ وتكمن فيه بذور الصراع بين المنتج في العالم الثالث والمستهلك في العالم المتقدم[24] ولقد صدرت ابتداء من سنة ١٩٧٢ التحذيرات في الغرب من نقص النفط ففي ١٩٧٢ عقدت ندوة في روماوضمت تلك الندوة مجموعة من الاختصاصي في الغرب وقد وضعت تلك الندوة مجموعة من علامات الاستفهام حول قضيتن الأولى أسعار النفط في السبعينات والثانية العلاقات الغربية السياسية مع العرب والإيراني في الخليج ونشرت مجلة الشئون الخارجية الأمريكية واسعة النفوذ مقالا حول الموضوع في أبريل–نيسان ١٩٧٣ حذر فيه كاتبه من« إن استهلاك العالم من النفط في السنوات الاثنتي عشرة القادمة يتوقع أن يكون أضخم من مجمل الإنتاج العا لمي للنفط طوال التاريخ حتى سنة ١٩٧٣"[25] هذا التوقع في زيادة الاستهلاك المطلقة وزيادة الاستهلاك الحقيقية هو الذي جعل أسعار النفط–التي هي سياسية أساسا[26] تتجه إلى الارتفاع وقد ساعدت ظروف حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ جزئيا في الأحداث ولكن تبقى الحقيقة الرئيسية التي يهم تأكيدها هنا وهي اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد من الخارج في بداية السبعينات والذي فاق كل اعتماد لها عليه في أي فترة زمنية ماضية إذ لم يعد إنتاج النفط في داخل الولايات المتحدة يرتفع وللمرة الأولى كما تبين لاحقا من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الخاصة في مجلس الشيوخ الأمريكي فان التفاؤل بأن النفط سوف يتوفر في أماكن أخرى في الولايات المتحدة أصبح لا أساس له من الصحة في ذلك الحين ففي ١٩٧٣ كان ٢٨ % من النفط المستخدم في الولايات المتحدة يجري استيراده من الخارج وأخذت الولايات المتحدة تراجع سياستها القائمة في السابق على تحديد سقف أعلى كوتا للنفط المستورد وجرى تحت إدارة نيكسون تخفيف القيود على كوتا الاستيراد وأخذت واردات النفط من الشرق الأوسط خاصة تتصاعد في هذا الجو كان الاتجاه إلى استنزاف النفط يزداد لصالح الدول الصناعية الغربية والولايات المتحدة و يصف انتوني سامبسون هذه الصورة بقوله :"كان صيف عام ١٩٧٣ مخيفا بالنسبة لشركات النفط إذ كان الطلب على النفط يتصاعد بحيث تجاوز اكثر التنبؤات تطرفا في أوروبا واليابان ووصل إلى أعلى حد في الولايات المتحدة .. وكانت الواردات من الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة لا تزال في سباق متصاعد وكان الإنتاج داخل الولايات المتحدة لا يزال في انخفاض وإذن فالطلب المتزايد على النفط وجشع الاستنزاف هو الذي أوصل مستهلكي النفط إلى الأوقات الصعبة خلال شتاء ١٩٧٣ – ١٩٧٤ في أوروبا والولايات المتحدة وسرعان ما ألصقت تهم تسبيب الأوقات العصيبة بالعرب .و بدأت الإدارة الأمريكية– إدارة ريتشارد نيكسون–في ضوء أزمتها السياسية الداخلية وفضيحة

وترجيت في محاولة ربط ا لمشكلة بإطار سياسي وكانت الأمور معدة لذلك على أساس توجيه الرأي العام الأمريكي إلى شيء آخرومن هذا الهدف هو العرب وبعد إعلان وقف ضخ النفط في أعقاب حرب ١٩٧٣ نشطت أجهزة الإعلام في أمريكا والغرب في كيل الاتهامات نحوالعرب وعلى أنه تحت كل الظروف لا يجوز أن تذعن الولايات لمتحدة للضغط العربي وتعطي أي تنازلات سياسية من جهة تأييدها لإسرائيل وهنا أعلن الرئيس نيكسون خريف ١٩٧٣ مشروع الطاقة المستقل حتى سنة ١٩٨٠ و لمشروع يقضي باتباع سياسات تصبح بموجبها الولايات المتحدة معتمدة ذاتيا في مصادر الطاقة على نفسها في نهاية عقد السبعينات دون الحاجة إلى استيراد نفط من الخارج ووافق الكونجرس على هذا المشروع بحماس وخصصت له ميزانية ولكن اتضح بعد ذلك أن المشروع سياسي اكثر من كونه اقتصاديا إذ استمرت أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ترهق الإدارات الأمريكية المتعاقبة وجاء مشروع كارتر صيف ١٩٧٩ للتقليل من اعتماد الولايات ا لمتحدة على النفط المستورد يحمل دليلا واضحا على فشل السياسات السابقة للاكتفاء الذاتي الأمريكي[27] ومن الولايات المتحدة لم تأل جهدا في التهديد المباشر أوغير المباشر باحتلال منابع النفط خاصة في الجزيرة العربية إذا اضطرت إلى ذلك . وفي مطلع١٩٧٥ أعلن كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية حينئذ فكرته الاستراتيجية حول الموضوع :"لم أتصور ابدأ أننا نستطيع استخدام قواتنا العسكرية للتدخل في مسألة أسعار النفط ..ولكن مبادرة أمريكا لإظهار قوتها لتضغط على الأسعار هي شيء .. ومبادرتنا إلى إظهار قدرتنا على التدخل إذا ما هدد العالم الصناعي حقا بأن يحرم من الطاقة هي شيء آخر "[28] وفي أغسطس من ذلك العام نشرت دراسة في الولايات المتحدة بعنوان "حقول النفط كأهداف عسكرية دراسة في الإمكانيات" ولخصت الدراسة إلى أن الإمكانيات غير العسكرية السياسية والقانونية والخلقية مواتية إلا أن الاستيلاء عسكريا على حقول النفط سليمة أمر قابل للشك لذلك فإن التخوف فقط هو تعطيل إنتاج النفط وإعاقة تصديره مدة طويلة نسبيا تستطيع الاقتصاديات الغربية تحملها[29] .كذلك ظهرت الدراسة المشهورة التي نشرها روبرت تكر ووضع فيها خطة تفصيلية للتدخل في الخليج العربي من أجل إنقاذ المصالح الأمريكية[30] وأصبح الخيارالمتاح الآخر هو الوصول إلى استقرار طويل المدى في الشرق الأوسط وذلك عن طريق إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي ومنذ ذلك الوقت منتصف السبعينات سارت السياسة الأمريكية على خط متوازي الأول هو محاولة الوصول إلى اتفاق عربي إسرائيلي يضمن استقرار الأوضاع السياسية في المنطقة والثاني هو الحفاظ على تدفق النفط من المنطقة العربية إلى أوروبا واليابان والولايات ا لمتحدة بأسعار معقولة ولتحقيق هذين الشرط عكف جيمي كارتر على محاولات عديدة للوصول إلى اتفاق شامل عربي إسرائيلي ونجح جزئياً فيه في صيف ١٩٧٨ في كامب ديفيد. ولقد كانت الدعاية الإسرائيلية في الغرب في تلك الفترة تركز على أهمية أن يلتقي العقل الإسرائيلي النفط العربي وتصاعد الضغط الأمريكي لقبول الحل المعروض في كامب ديفيد إلى درجة تسرب تقارير من الكونجرس تفيد أنه في حالة قيام صراع سعودي إيراني في الخليج فإن أمريكا سوف تساند إيران الشاه في ذلك[31]من خلال نظام الامتيازات التي حصلت عليها ش ن ع ك من دول خارج بلادها سيطرت بشكل كامل على مناطق التنقيب ولقد كانت هذه الامتيازات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ السياسي لتقدم المصالح الغربية الاقتصادية فقد كانت امتيازات ضخمة منحت مقابل مردود مالي صغير. ومن خلال التغيرات الاقتصادية والسياسية التالية للحرب العالمية الثانية بدأت العلاقات بين ش ن ع ك والدول لمنتجة تتغير جزئياً هذا التغير كان واضحا وسريعا ولصالح الدول المنتجة في بعض مناطق العالم كما حدث في المكسيك وفنزويلا وإندونيسيا وكان بطيئاً وذا مد وجزر في منطقة الشرق الأوسط الأقطار العربية وإيران بعد أن انتشرت فكرة مناصفة الأرباح في أمريكا اللاتينية[32] انتقلت إلى الشرق الأوسط وعندماطالبت السعودية أرامكو بمناصفة الأرباح ولم تنظر الحكومة الأمريكية إلى الطلب السعودي بعين الرضا لأن ذلك سوف ينقل الفكرة من أمريكا اللاتينية إلى الشرق الأوسط و يتسبب في خسارة جديدة لأرباح شركات النفط إلا أن مصالح الولايات االمتحدة العليا في النهاية جعلتها تدفع شركة أرامكو للموافقة على مناصفة الأرباح مع السعودية على أن تخصم الحكومة الأمريكية تلك الأموال الناتجة من المناصفة والمدفوعة إلى الحكومة السعودية من الضريبة المقررة على أرامكو في الولايات المتحدة وقد طبقت اتفاقية مناصفة الأرباح في المنطقة العربية لدى الدول المصدرة للنفط في بداية الخمسينات ولحوالي ربع قرن طبق هذا المبدا إعفاء ضريبي للشركات الأمريكية النفطية التي تتناصف مع الحكومات ا لمضيفة في أرباحها من مدفوعاتها لحكومة الولايات المتحدة و بذلك خفضت الشركات النفطية الأمريكية العاملة في الخارج التزاماتها الضريبية للحكومة الأمريكية إلى الصفر ولم تثرالمسألة من جديد إلا في منتصف السبعينات عندما بدأت الدول المصدرة للنفط تأخذ حقوقا أفضل من الشركات وتدخل في علاقات جديدة إلا أن مسألة الضرائب التي يجب أن تدفع للحكومات المستهلكة لم تحل بشكلها النهائي حتى أواخر السبعينات ولقد كان هذا القرار تخفيض الضرائب مشجعاً للشركات النفطية إلى درجة أن بريطانيا قد اتبعت نفس الخطوة وسمحت بإعطاء امتيازات ضريبية للشركات العالمية ا لمؤسسة في أراضيها إلا أن قانون الضرائب على الشركات الأمريكية النفطية في سنة ١٩٧٥والذي فرض مرة أخرى ضرائب جديدة على الشركات فتح الطريق نحو تقليص الامتيازات الضريبية الخاصة بشركات النفط التي حظيت بها

الشركات النفطية لمدة طويلة وقد وضع النظام الضريبي الجديد كي ينفذ تدريجيا حتى الثلث الأول من الثمانينات[33]تلك السياسات الغربية دفعت الشركات النفطية الحاملة في الشرق الأوسط إلى أن تتوجه إلى إظهار تكاليف باهظة في دفاترها الحسابية من عمليات الإنتاج وتقلل من إظهار أية أرباح على عمليات التكرير والتسويق تفادياً لدفع مستحقات الأقطارالمنتجة. وكان أن ضررت بذلك الدول ا لمنتجة ودول العالم الثالث غيرا لمنتجة للنفط التي بدأت تدفع مبالغ اكبر لشراء النفط الخام والمكرر مع عدم الحصول على أية أرباح من عمليات الشركات النفطيةالتي كانت تحتكر التكرير والتسويق في أراضيها إلا أنه في الشرق الأوسط حققت الولايات المتحدة الأهداف المبتغاة وهي استمرار علاقات شركات النفط بالحكومات المضيفة بصورة ودية ومرنة تسمح بإعطاء تنازلات كمية للحكومات.

4.تاسيس و صناعة النفط

استمر الاستقرار في السياسة الامريكية حتى بداية السبعينات التي استخدمت فيها الولايات المتحدة الضغوط المباشرة وغيرا لمباشرة في هذه الفترة ومع زيادة الطلب العالمي على النفط بدأت شركات صغيرة أمريكية كانت قانعة حتى منتصف الخمسينات بأعمالها داخل الولايات المتحدة تتجه إلى المصادر الخارجية للنفط خاصة الشرق الأوسط آخذة بنظر الاعتبار الأرباح الهائلة التي حققتها الشركات من أعمالها هناك وكذلك بسبب الرقابة الشديدةعلى الإنتاج الداخلي الأمريكي عن طريق القوانين المقيدة للإنتاج التي فرضت في السابق قانون كونولي ١٩٣٥ والتي كانت تخدم الشركات نفسها في الحفاظ على الأسعار الداخلية من التدهور[34] لذلك فإن زيادة الطلب في السوق الداخلية الأمريكية كان من الأفضل مواجهتها بالإنتاج العالمي الرخيص خارج الولايات المتحدة ومن على الشركات ا لمستقلة الأمريكية العاملة في السوق المحلي إما شراء هذا النفط من الشركات أو أن تحصل على امتيازات خاصة بها في الخارج وكان الخيارالثاني هو الأقل تكلفة في المدى الطويل كما قدرت تلك الشركات كانت بداية عمل هذه الشركات المستقلة في فنزويلا ولكن ظهر أن منطقة الشرق الأوسط خاصة الشمال الأفريقي العربي هي مجالها الأساسي في وقت لاحق حيث إن هذه المناطق لم تكن داخلة تحت مظلة ش ن ع ك .كانت أولى هذه الشركات المستقلة هي شركة الشمس لفلاديفيا والتي حصلت على نتائج إيجابية وسريعة من امتيازها في فنزويلا دون صعوبات كثيرة وكذلك شركة أوكسدنتال– تكساس والتي اكتشفت واحداً من أكبر حقول النفط في ليبيا وقد فضلت ليبيا التعامل في بداية اكتشاف النفط فيها مع بعض الشركات المستقلة تحسبا للضغوط التي يمكن أن تضعها عليها الشركات إن هي احتكرت الامتيازات النفطية في ليبيا وحدها. ولم يقدر لكل الشركات المستقلة ذاك النجاح الذي حققته شركة شمس و أوكسدنتال في كل من فنزويلا وليبيا ولكن جميع تلك الشركات اكتشفت نفطاً أو غازاً في أماكن امتيازاتها الجديدة وكثير منها بدأ في نقل النفط إلى داخل الولايات ا لمتحدة للتوزيع في شبكاته المحلية وفي حدود ا لمسموح باستيراده. لقد بدأ واضحاً حتى قبل الحرب العا لمية أن سياسات تحديد كميات الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة والحفاظ على أسعاره عالية نسبيا في الداخل بجانب تزايد العرض في فنزويلا والشرق الأوسط تقلل من موقف الولايات المتحدة التنافسي كمنتج ومصدر للنفط وبالتالي كمسيطر على هذه ا لمادة عا لمياً. وعندما استشعر مجلس المحافظة على النفط الفدرالي أن تحديد كميات المستورد من النفط في الولايات المتحدة لابد أن يكون جزءاً أساسياً من أية خطط للحفاظ على النفط في المستقبل وبدات تطبق تلك السياسة فترة بدأت في بداية السبعينات في إنتاجها في المناطق الخارجية الشرق الأوسط لمواجهة متطلبات المجهود الحربي الغربي حتى بدأ حجم استيراد الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها من النفط يفوق حجم تصديرها له ولأول مرة في تاريخ الصناعة النفطية أصبحت الولايات المتحدة دولة مستوردة للنفط وبدأت منذ ذلك الوقت تظهر صيحات حول أمن تدفق النفط تلازمت مع الحرب الباردة التي تلت الحرب العا لمية الثانية وبدأت الولايات المتحدة تهتم جديا بكمية النفط المستورد من الخارج لقد كانت أسعار الإنتاج للنفط الداخلي مرتفعة نسبيا في نفس الوقت الذي كانت فيه أسعار النفط القادمة من الشرق الأوسط زهيدة فتصاعد الضغط من الشركات الداخلية لحمايتها من التدفق النفطي الخارجي لذلك اقترحت إدارة الرئيس دوايت ايزنهاور أن تتقيد الشركات ا لمصدرة للنفط إلى الولايات المتحدة طوعا بنسبة معينة من حجم الطلب والتزمت ش ن ع ك بهذا الاقتراح دون أي تشريع قانوني إلا انه برغم ذلك فقد كان النفط المستورد يحقق أرباحا رغم الضريبة على الاستيراد والتي تبلغ عشر سنتات للبرميل الواحد وتكاليف النقل من ا لمناطق البعيدة .هذا الوضع جعل بعض الشركات المستقلة لا تلتزم باقتراح الإدارة الأمريكية لتحقق أرباحا طائلة من اكتشافاتها الجديدة قاد في النهاية إلى سقوط سياسة التحديد الطوعي للاستيراد وأجبر الحكومة الأمريكية بعد ذلك على الالتجاء إلى القانون من أجل تحديد نسبة المستورد من النفط الخارجي إلى الولايات المتحدة وكان ذلك القانون هو قانون مارس ١٩٥٩ الذي استمر تطبيقه أربع عشرة سنة تعديل للقانون التجاري لسنة ١٩٥٨ وبذلك أقفلت سوق الولايات المتحدة أمام دخول نفط غير محددة الكمية إليها من النفط العالمي استثنيت من هذا القانون كندا والمكسيك على أساس أن نفطهما لا يعتمد على عبور محيطات للوصول إلى البر الأمريكي لقد ربط هذا القانون

حجم الكمية ا لمستوردة من النفط الخام والمكرر بحجم الاستهلاك الشامل على أساس أن لا تزيد عن ٩ %من حجم الطلب المتوقع وذلك لا يعني زيادة كمية المستورد في حالة زيادة الاستهلاك. كما أن الشركات ألزمت في هذا القانون بألا تستورد اكثر من ١٠ % من حقها كنفط خام أو نفط غير صالح للاستعمال مباشرة وكانت لهذا القانون نتائج اقتصادية هامة :فقد انخفض الاستيراد من الخارج–البلدان البعيدة– بينما زاد الاستيراد من كندا وا لمكسيك كما قامت الشركات العاملة هناك بتوسيع نشاطها وبدأ إنتاج الآبار القريبة من الساحل الشرقي للولايات المتحدة يصبح اقتصاديا .لقد كانت فرص التسويق التي يحصل عليها النفط المستورد من قبل قانون الحصص عظيمة فقد كان يصل الأمريكي مصانع التكرير على الساحل الشرقي للولايات المتحدة بتكلفة قدرها دولار للبرميل الواحدا في ذلك تكلفة الإنتاج والشحن الأمريكي الولايات ا لمتحدة في حين أن تكلفة الإنتاج في الآبار الأمريكية القريبة من الساحل تصل الأمريكي ثلاث دولارات جعلها غير اقتصادية[35] وقد أدت السياسات التي اتخذتها الولايات المتحدة لحماية الإنتاج الداخلي النفطي في الوقت الذي قللت فيه الاعتماد على الخارج الأمريكي رفع الأسعار على المستهلك وكانت هناك خيارات أخرى صادر الطاقة تستخدم كتعويض عن الاستهلاك النفطي والغاز الطبيعي الذي استخدم كبديل لتدفئة المنازل كذلك فان صناعة الفحم الأمريكية شهدت رواجا على أساس منع استيراد النفط الخارجي بكميات كبيرة و بدأت صناعة الفحم تسترجع سوقها التقليدية في مصانع توليد الكهرباء لذلك أصبحت في الداخل مجموعات ضاغطة للاستمرار في تحديد حجم استيراد النفط الخارجي في حين . كانت هناك مجموعات ضاغطة مضادة مثلها مصالح الشركات النفطية المستوردة للنفط أوالمنتجة في الخارج وأصحاب مصانع التكرير ا لمعتمدة على النفط المستورد حيث كان يكلفهم هذا النفط مبلغا يقل بحوالي نصف دولار عن كل برميل فقد كان سعر النفط الخام ا لمستورد حتى سنة ١٩٧٠ للبرميل في حين أن سعره من الإنتاج المحلي كان دولارين في التوسط. كان قرار الحد من الاستيراد النفطي الخارجي هو الذي جعل الولايات المتحدة في السبعينات اقل اعتمادا على النفط الخارجي وزاد من نشاط شركات النفط العاملة في الداخل ويمكن اعتبار تطوير إنتاج نفط ألاسكا نتيجة مباشرة لتلك السياسات ولكن من ناحية أخرى أتى هذا الإجراء بنتائج سلبية حيث بدأ الاحتياطي من النفط والفحم في الولايات المتحدة يتناقص بشكل أسرع لو أتيحت فرص للاستيراد من الخارج فقد عانت صناعة النفط الأمريكية في الداخل صعوبات في الستينات من اجل إيجاد احتياطي كافي لمواجهة الطلب المتزايد[36] وبدأت تظهر وجهات نظرتقول بالاعتماد الجزئي على الاستيراد من الخارج استيرادا قصير المدى في حالة توفر النفط الرخيص للحفاظ على المصادر الداخلية للنفط لحين ظهور خطر حقيقي على الاستيراد ولم يناقش ا لموضوع بشكل جدي إلا في بداية السبعينات عندما بدأ خطر نضوب مصادر النفط الداخلية يبدو حقيقيا و بعد ارتفاع أثمان النفط بين ١٩٧٢ – ١٩٧٤ اضطرت الولايات المتحدة إلى رفع الحظرالمفروض على استيراد النفط من الخارج ماعدا بعض الضرائب المحدودة لحماية الإنتاج الداخلي لقد طالبت الشركات الأمريكية النفطية العاملة في داخل الولايات المتحدة بحماية اكبر وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط من اجل أن تستمر في الصرف على مشروعاتها للتنقيب عن النفط في الداخل خاصة في الأماكن الصعبة ذات التكاليف الإنتاجية الباهظة مثل آبار الاسكا والآبار البحرية إلا أن طلبها لم يستجب[37].

ولقد استمر الخلاف بين حكومة الولايات المتحدة والشركات المنتجة النفط كان مكتشفا في الاسكا قبل أزمة النفط في بداية السبعينات ولكن تكاليف استخراجه من جهة ووقوف المدافعين عن البيئة ضد مد أنابيب النفط من الاسكا الأمريكي الولايات المتحدة من جهة أخرى عطل لسنوات سياسات استخراج النفط من تلك المنطقة للنفط داخليا حول الدرجة التي يسمح لأسعار النفط المنتج داخليا أن ترتفع إليها اكثر من أسعار ما بعد سنة ١٩٧٤ . وهذا الخلاف منع حتى وقت متأخر تطوير أية مصادر نفطية جديدة على مستوى واسع في الولايات المتحدة لقد اتضح من برنامج جيمي كارتر للطاقة إن الولايات ا لمتحدة مستعدة لأن تدفع مبالغ كبيرة من اجل إيجاد مصادر جديدة أو بديلة للطاقة بدلا من الاعتماد على نفط الخارج إلا أن هذه السياسة انقلبت إلى ضدها بعد مجيء رونالد ريغان في بداية الثمانينات فقد ظهر انطباع بان الولايات ا لمتحدة سوف تعتمد على نفط الخارج عن طريق تطوير قوات دفاع وبرامج تسليح ضخمة والضغط على حلفائها ا لمنتجين [38] للنفط بالحفاظ على الأسعار من جهة وزيادة الإنتاج من جهة أخرى لتحقيق فائض نفطي عالمي تكون هذه السياسة سلاحا في يد الولايات المتحدة لتخفيف الضغط على الدولار في السوق العا لمي هذا التوجه تعززه شهادة الكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكية أمام لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية عشية تعيينه في نوفمبر ١٩٨١ حيث قال: لقد ثابرت بإصرار خلال أربع سنوات ونصف قضيتها في خدمة الناتوعلى لفت انتباه شركائنا إلى أن الأخطار التي تواجه الحلف لم تعد تلك المحصورة في أوروبا ..انه من المرجح أن نواجه مشاكل في العالم النامي للوصول إلى المواد الخام.. ذلك الأمر يوسع نطاق القلق ليس بالنسبة للخليج فقط،واما بالنسبة للقارة الأفريقية ..سيكون علينا بالتأكيد أن نكون مستعدين للعمل ولو منفردين من أجل ضمان الوصول إلى المواد الحيوية"[39] من جهة أخرى فإن سياسة الحد من استيراد النفط إلى الولايات المتحدة كان لها اثر عظيم على

الاقتصاد الأوروبي قدرت أهميته مساوية لأهمية خطة مارشال لإنقاذ أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية .لقد كانت الولايات المتحدة باستغنائها الجزئي عن النفط المستخرج من أقطار العالم الثالث تدفع بهذا النفط الرخيص إلى الالتجاء إلى أوروبا والأقطار الصناعيةالأخرى وهي المكان الأكبر لاستهلاكه إلانه في بداية السبعينات انقلبت الميزة التي كانت لدى الولايات المتحدة منذ بداية القرن العشرين حتى منتصفه تقريبا وهي التمتع بالطاقة الرخيصة نسبيا عن أوروبا واليابان وبدأ احتياج الولايات المتحدة للنفط ينافس أوروبا على المعروض منه و يمكن اعتبار ذلك أحد العوامل التي سببت الصعوبات الاقتصادية للولايات المتحدة في السبعينات خاصة من حيث قوة منتجاتها التنافسية مع المنتجات الأوروبية واليابانية. لذلك فان ارتفاع أسعار النفط لاحقا–خاصة في بداياته–لم يكن دون مباركة الولايات المتحدة الضمنية حتى يمكن لمنتجاتها أن تنافس منتجات أوروبا واليابان على قدم المساواة وكذلك استفادت الولايات المتحدة[40] من جهة أخرى من الأرباح الطائلة التي حققتها شركات النفط العالمية الكبرى الأمريكية من جراء ارتفاع أسعار النفط قد ساعد في توازن ميزان المدفوعات الأمريكية كما أن تحرر الاقتصاد الأمريكي نسبيا من الاعتماد الكامل على النفط المستورد– كما هي الدول في أوروبا–قد حقق للمستهلك الأمريكي أسعارا منخفضة نسبيا ومؤقتة تقدر بحوالي ٥٠ % أو اكثر من السعر الذي تشتري به الدول الصناعية الأخرى أوروبا واليابان النفط بعد ارتفاع سعره العالمي وعلى وجه الخصوص في السنوات الأولى من السبعينات. ولقد استفادت الولايات المتحدة استفادة قصوى من رفع أسعار النفط في البداية وأعادت سيطرتها التي فقدتها جزئيا في الستينات على ش ن ع ك الأمريكية إلا أن فشلها لاحقا في إنتاج كميات اكبر من النفط في الداخل واجهة الطلب ا لمتصاعدأو في أن تقدم أي بديل ملموس للطاقة وكذلك فشل السياسات التي وضعت لتخفيض الاستهلاك سرعان ما جعل الولايات المتحدة تتذمر من دفع الأسعار الجديدة المتصاعدة وتحاول الضغط لإيقافها وبشكل علم فجمل المحاولات الامريكية تألفت من شقين الأول تقليل درجة الاعتماد على النفط المستورد من الخارج خاصة من المنطقة العربية والثاني ضمان استمرار تدفق النفط إلى العالم الصناعي والولايات المتحدة من الشرق الأوسط دون أية عقبات[41].

6.الخاتمة

مازال النفط كمادة خام حيوية للبشرية يثيرمن النقاش في ميدان السياسة اكثر مماتيثيره في ميداالاقتصاد وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل اكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية فكمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية في الدرجة الأولى وليس لها علاقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية المعروفة فالنفط مادة ناضبة وغير متجددة كبقية مواد الإنتاج الأخرى المعروفة ولهذا فإن سعر هذه ا لمادة لا تقرره عوامل العرض والطلب وتكاليف الإنتاج فقط وإ نما تدخل في تقرير سعره أيضا حسابات تعويض هذه المادة الحيوية وثمن البدائل المتاحة ولايجب النظر إلى تسعيرة النفط على انه خاضع للعرض والطلب وميكانيكية السوق وتجاهل العناصر الرئيسية ا لمكونة لسعر مادة كهذه. لذلك فان الدعوة إلى تجميد الأسعاركمدخل لحل مشكلات العالم الصناعي وبالتالي للحفاظ على التوازن الاقتصادي العا لمي هذه الدعوة تعد من الوجهة الاقتصادية صادرة عن قصر نظر كما أنها تؤدي من الوجهة السياسية إلى كارثةمحققة. هذه الكارثة لها وجهان أساسيان الأول هو إجبار الأقطار المصدرة للنفط وغيرالموافقة على تجميد أسعاره على تخفيض إنتاجها مما يؤدي بالضرورة إلى خفض مداخلها المالية العائدة من بيع النفط وبالتالي الأضرار بخططها التنموية المحلية أيضاومن جهة أخرى تجبر الأقطار المحبذة لسياسة تجميد الأسعار على إنتاج نفط يفوق قدرتها العملية مما يعرض آبارها النفطية إلى الخراب ويضر بأجيالها القادمة وكل ذلك لصالح الأقطار الصناعية ا لمتقدمة.

لقد راهنت كتابات كثيرة في الغرب على حرب غير معلنة بين الأقطار الأساسية المصدرة للنفط على جبهتي الأسعار والإنتاج ويبدو أن الضغوط التي تعرضت لها بعض تلك الأقطار المنتجة للنفط قد نجحت في إشعال تلك الحرب الخفية وتواكب كل ذلك مع أوضاع سياسية إقليمية–في الشرق الأوسط–وعا لمية مواتية وتحقق بذلك جزئياً ما كانت تنادي به الأقطار الصناعية وهو ما تسميه في أدبياتها النفطية كسر احتكار الاوبك إن تلك الخطوة بطرفيها الأقطار المصدرة للنفط الأقطار الصناعيةا لمستفيدة هي في الحقيقة خطوة سياسية وليست اقتصادية إن ضخ الثروة الوحيدة لشعوب الأقطارا لمصدرة للنفط وهي بلاد وشعوب تسير على طريق التطور والنمو يعني في محصلته النهائية الضغط على المصادر الاقتصادية الرئيسة لهذه الأقطار وتعريضها لمخاطر الوصول إلى القرن القادم وهي خالية الوفاض من المصدر النفطي وأصولها المالية متآكلة بسبب عوامل التضخم مع معاناة من زيادة في السكان ومن مشكلات بيئية مختلفة. إن قرار إبقاء النفط تحت الأرض أو ضخه واستخدام ثروته هو قرارسياسي من الدرجة الأولى وأي توجه لهذا القرار لا يمكن أن يكون رشيداً إذا لم تعاضده وجهة نظر وطنية واضحة ا لمعالم ومشاركة واسعة شعبية تتوجه إلى اتخاذ القرار المناسب الذي يخدم مصالح الأمم وشعوب.

7. المراجع ولمصادر

(1) حول تفاصيل نشوء الاحتكارات النفطية الأمريكية المعارك القانونية والسياسية التي دارت

من أجل معارضة هذه الاحتكارات ينظر :انتوني سامبسون، الشقيقات السبع،بيروت،1985.

2) Edith Penrose: The Growth of Firms Middle East Oil Frank Cass Ltd - U.K)

(3)Williams and Meyrs, Oil and Gas Law,1964, pp. 203-209

(4)جعفر عبد الله، ارامكو النفط والاستعمار، بيروت، 1980، ص18.

(5)انتوني سامبسون ، المصدر السابق ،ص ٣٩٢ وما بعدها.

George W. Stocking, Middle East Oil The (6)Penguin Press. U-K.1971 PP: 155.

(7)حميد صقر،بالنفط باعتباره جزءا من المخططات السياسية والعسكرية للإمبريالية الدولية،بيروت،1988،ص122

(8)المصدر نفسه.

(9)جورج طعمه،النفط والعلاقات العربية والدولية منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط،بيروت،1989،ص43

(10)الكسندر بريماكوف، نفط الشرق الاوسط والاحتكارات الدولية، ترجمة: بسام خليل، بيروت، 1984، ص49.

(11)كمال حمدان، التطورات النفطية الاقتصادية بعد عام ١٩٧٣ ، بيروت، ١٩٧٦، ص44.

(12)لحقت ب . ١٩٦٠ – ١٩٧٤ بالأقطار الخمسة الرئيسية ا لمؤسسة للاوبك وهي كما ذكرنا في

السابق فنزويلا–إيران–الكويت–العراق–السعودية–ثماني أقطار أخرى هي حسب دخولها الزمني:

قطر، ليبيا،إندونيسيا،أبو ظبي ،الإمارات،الجزائر،نيجيريا،الإكوادور،اليابان ،المصدرنفسه،ص76.

(13)استفادت من هذه التجربة بعض بلدان الشرق الأوسط ا لمنتجة للنفط وقامت باقتسام الأرباح

مع الشركات في بداية الخمسينات،جورج طعمه،المصدر السابق،ص59.

(14)مازن البندك،المصدر السابق، ص ١٤٨ – ١٤٩ في هذا لموضوع يخلط مازن

البندك بعض الحقائق التاريخية الأساسية في إطار علاقة الحكومات الفنزويلية بشركات النفط.

(15) المصدر نفسه.

(16) Helen Lackner: House Built on Sand A Political Economy of Saudia Arabia Ithaca Press. London 1978.

(17)من اجل تفاصيل اكثر حول الصراع بين مصالح الولايات المتحدة ومصالح بريطانيا وفرنسا

النفطية. بنظر: محمد غا الرميحي،البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي ،الكويت ١٩٧٦،ص33 (18)أندره نوسشي ،الصراعات البترولية في الشرق الأوسط ، بيروت،ترجمة:الدكتور اسعد محفل،ط1، بيروت، ١٩٧١ص45.

(19) انتوني سامبسون،المصدر السابق، ص ١٩٣

(20)المصدر نفسه.

(21) Abolfathi Farid, Ward Michawl, Park Tong The Foreign Policy Behavior of Oil Exporting Countries Toward Multinational Petroleum Companies,p77.

(22)Petter Nore and Terisa Turner Oil and Class Struggale Zed Press London 1980 - P. 230..

(23) انتوني سامبسون،المصدراالسابق، ص ٣٤٩.

(24)يرى بعض الاقتصادين– . كل من وجهة نظره–إلى التفريق بين الأسعار السياسية التي تحدد لغرض سياسي وبين الأسعار الاقتصادية ولقد اصبح من المتفق عليه خاصة في العلاقات الاقتصادية الدولية على وجه الخصوص إن هناك أهدافا سياسية في تحديد أسعار السلع وعلى الأرجح في السلع الاستراتيجية كالنفط.جورج طعمة ،المصدر السابق،ص77.

(25)انتوني سامبسون، المصدر السابق، ص ٣٥٠

(26)جان جاك سرفان شرايبر، التحدي العالمي ،بيروت ١٩٨٠ ، ص ٩٠.

(27)مروان بحري، النفط العربي والتهديدات الأمريكية بالتدخل،بيروت ١٩٨٠ ، ص ٤٢ وما بعدها.

(28) Robert W. Tucker – Oil The Issue of American Intervention: Commentary Published by American–Jewish Committee January 1975 PP 31 – 27

(29) John M. Blais The Control of Oil Pantheon Books, New York 1976 PP 203– 204.

(30)مروان بحري، المصدر السابق، ص ١٥٩ – ١٦٦

(31)Robert Stephens The Arab New Frontier Maurice Temple Smith Ltd., London 1976 – P. 264.

(32)محمود عبد الفضيل،النفط والوحدة العربية ،بيروت ١٩٧٩ ،ص ٧٥

(33)عبد القادر سيد أحمد وآخرون، الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط أهميتها وتوزيعها ،بيروت ١٩٧٧ ص ٤٩.

(33)المصدر نفسه.

(34)ميشيل تانزر، الاقتصاد السياسي للبترول العالمي والبلدان المتخلفة،بيروت،2003ص ٦٩ وما بعدها.

(35) Walter Rodney How Europe Underdeveloped Africa, Bogle–L'ouverture Publications. London1972. P. 29

(36) fadhil J. AL–Chalabi OPEC and the International Oil Industry: A Changing, Structure Oxford UNV. Press 1980 P. 133

(37)جورج قرم، التنمية المفقودة :دراسة في الأزمة الحضارية والتنموية العربية،بيروت، ١٩٨١ ص ١٥٨

النفط والعلاقات الدولية

(38).المصدر نفسه

(39) جان جاك شرايبر، المصدر السبق،ص86.

(40)Energy and Security The International Institute for Strategic Studies

(41)محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية الكويت ١٩٨٩ ،ص33

فاکتەرێ پەترولێ د پەیوەندییێن دەرڤە ییێن ویلایەتێن ئێکگرتی دا (1970–1980)

پوخته:

ئەڤ ڤەکولینە لدۆر هەلویستێ ئەمریکا 1970دگەل دەولەتین جیهانی لسالین تا1980ئ، دگەرماتیا شەرێ سار دا هاتیە ئەنجامدا. ژبەرکو دئەڤی ماوێ دبن ڤەکولێنڤە، هژمارەکا زۆرا رووبدان، پێشهاتێن سیاسی و لەشکەرێ ییێن گرێدای ب ڤە ل رۆژهەلاتا ناڤین د راپۆرتێن ڤێ رۆژنامێ دا هاتینە بەلاڤکرن. لەوا دڤێ ڤەکولێندا، ، ئەوێن بەحسێ ز سیاسەتا وی هاتیە کرن هاتیە بەستن. دکەل، تۆرکیا، ئیران و عێراقێ وفنزویلا ولدوماهیی جەخت اسەر هەمی وەلاتین جیهانی کریە.

پەیڤێن سەرەکی: ویلایەتێن ئێکگرتی، پەیوەندییێن دەرڤە، بەرژەوەندییێن ئابووری، هەڤپەیمانێن نهێنی، ئوپێك.

Oil Factor in US Foreign Relations(1970-1980)

Abstract:

The US has made many kinds of relations worldwide, these relations developed greatly since the World War II in particular. On the ground of these crucial relations, some scholars have taken these relations into account. Hence, this study is narrated according to this crucially as well. Thus, having chosen the oil for this research is considered to be a main factor of the US foreign relations. From my perspective, this study will be taking higher consideration in the upcoming academic studies. In the light of this preponderant factors of US foreign relations.

The significant of oil topic is known as a main actor in the US foreign relations. In this period many developments had taken place at the diplomatic levels between the exporting and importing petroleum states. As a result, this in some aspects had affected the Arab world even internationally.

Keywords: USA, Foreign relations, Economics interest, Secret allies, OPEC.